المجلس الدستوري وصراع «العتبات» بالمغرب

يحيى اليحياوي*

■ اصدر المجلس الدستوري بالمغرب، من ايام قلائل مضت، قرارا رفض بموجبه قانونا كان البرلمان قد اعتمده، بعدما تسنى للحكومة اجازته ولمجلس الوزراء اقراره، يشترط ضمن ما يشترط، الزام الاحزاب السياسية بان تكون قد حصلت على نسبة 3 بالمئة من الاصوات في الانتخابات التشريعية للعام 2002، حتى تتمكن من تقديم ترشيحاتها لانتخابات صيف العام 2007.. واعتبر ذات الشرط «غير مطابق للدستور».

تقول حيثيات قرار المجلس بهذه النقطة: «ان الشرط المطلوب من الاحزاب السياسية بالحصول على 3 بالمئة من الاصوات، بما فيها الاحزاب التي نشأت بعد الانتخابات التشريعية في 2002، يسيء الى مبدأ المساواة بين الاحزاب»...في حين (تقول ذات الحيثيات) «ان حصول اي حزب على 6 بالمئة على الاقل من الاصوات في 2007، حتى يتمكن مرشحوه من السعي للفوز بمقعد في البرلمان، امر مطابق للدستور».

بهذا القرار القاطع/الجامع والنهائي، تكون اعلى هيئة قضائية بالمغرب قد حسمت اشكالا قانونيا وسياسيا، حول نص لازمته الاعتراضات والاحتجاجات منذ البدء، اي منذ اعتمده مستويا الجهاز التنفيذي (مجلسا الحكومة والوزراء) وزكته «الاغلبية البرلمانية» بالغرفتين، واضحى قاب قوسين او ادنى من نشره بالجريدة الرسمية، ليأخذ سبيله للتنفيذ بقوة القانون، وبحكم الامر الواقع ايضا.

لم يعاتب المجلس الدستوري على القانون المقوض شكلياته الظاهرة ولا نواقص التسويغ الواردة بصفحاته، ولم يذهب لدرجة مؤاخذة الثاوين خلفه سياسيا، بل احتكم الى منطوق الدستور وحرفيته، والذي يجعل (بفصله الثالث) «نظام الحزب الوحيد نظاما غير شرعي»، ويعترف جهارة للاحزاب، كل الاحزاب صغيرها وكبيرها دونما تمييز او استثناء، بوظيفة المساهمة «في تنظيم المواطنين وتمثيلهم». ولكي يتسنى لها ذلك، فالمفروض فيها فرادى وتحالفات، التباري على اسس من التعدد والتساوي والتنافس، والاستقلالية في اتخاذ القرار.

يبدو اذن، من قراءة اولية للقرار، قرار المجلس الدستوري، ان هذا الاخير لم يقتنع بدفوعات الحكومة ولا بمسوغات المستوى التشريعي، بان الغاية من ذات العتبات (وعتبة الـ3 بالمئة تحديدا) انما الحد، او الحيلولة دون بلقنة المشهد السياسي المغربي، باحزاب تخلق في اعقاب الانتخابات وتنطفئ باسدال الستار عنها، بعدما تكون قد استفادت «ظلما وعدوانا» من مساعدات عمومية، اثبتت التجارب الماضية انها تحول عن غاياتها جملة وتفصيلا.

ويبدو ايضا ان المجلس اياه، تفهم جوهر تظلمات الاحزاب السياسية الصغيرة او الحديثة النشأة، سيما تلك التي احست بالغبن والضيم كونها تحتكم الى مشروع سياسي تريد التمرير له، والترويج لعناصره بحملة انتخابات صيف العام الحالي، حتى وان كانت شبه متأكدة من تواضع ما قد تتحصل عليه من اصوات ومقاعد بالمقابل.

بالتالي، فرهانها على الغاء شرط المشاركة (المقيد بعتبة الـ3 بالمئة كأداء) كان رهانا حقيقيا وجديا ولم تذكيه قطعا نيران المزايدة السياسية العقيمة، حتى وان بقي شرط الولوج، المقيد بعتبة الـ6 بالمئة، مصدر رهان قائم... متعذر المنال باكثر من زاوية.

لم يحتسب ذات المجلس على الاغلبية «نيتها المبيتة» في اقصاء غرمائها بالقانون، او خشيتها من قدرة الاحزاب اياها (الصغيرة اقصد) على تشتيت الاصوات يمنة ويسرة، لتكون المحصلة موزعة بين فرقاء كثر، قد لا يستسيغ بعضها قواعد اللعبة القائمة، «فيشوش على الكبار»، او «يفسد عليهم نشوة النصر، وغنيمة الحكم».

كما لم يكترث المجلس بصغر ذات الاحزاب، او بتدني مستويات تمثيليتها القائمة او القادمة، ولم يأخذ مأخذ الجد القول بان بعضها انما يلج المجال الحزبي بغرض التكسب الآني، او ابتزاز الخصوم، او من باب خوض التجربة لاول مرة، بجهة تلمس الصعوبات والاكراهات في افق الاستعداد للقادم من انتخابات.

بالحالتين معا، يبدو ان المجلس احتكم لجوهر الدستور، فأفتى بتساوي الجميع في الترشيح، وأقر صراحة بان «الرغبة في عقلنة الحياة السياسية، لا يمكن ان تتحقق الا في اطار يضمن التعددية، وحرية المنافسة بين الاحزاب»، صغيرها كما كبيرها على حد سواء.

ليس ثمة من شك كبير في ان تكاثر الاحزاب بالمغرب (انشئ منها ما يناهز العشرين منذ استحقاقات العام 2002 والى حد اليوم) انما يسهم في بلقنة المشهد السياسي، ويحول عمليا دون قدرة الناخب على التمييز بينها يوم الاقتراع، سيما لو كانت لا تحتكم الى برامج، او تستظل بلون سياسي من شأنه تحديد طبيعتها ومرجعيتها وما تنوي القيام به.

وليس ثمة من شك كبير ايضا، ان تواجدها بكثافة انما يحول دون تكريس مبدأ القطبية السياسية الذي دفع به الراحل الحسن الثاني اواخر عمره لضمان تناوب سليم ومنتظم، وعلى اساس من التباري المبني على تنافسية المشاريع والبرامج، لا المرتكز على المال والنفوذ والقرب من السلطة.

الا ان ذات التحليل، وان كان صائبا في حال الاحزاب الموسمية، ذات المدى العمري المحسوب، فانه (التحليل اعني) يجرف بجريرته احزابا اخرى (سيما الآتية من مشارب يسارية متأصلة) ذات خطاب سياسي رصين، وتصور في المساهمة صادق، ولا تراودها فضلا عن ذلك فكرة الابتزاز المادي او الرمزي، عندما تطالب بحقها في المشاركة دون اقصاء، او اعمال لمبدأ العتبات.

بهذه النقطة، ازعم ان البلقنة لم تأت فقط من سلوك سياسي (وقانوني ايضا) فتح في المجال لكل وافد جديد، يقتص له بعضا من المغانم المتاحة وينصرف، بل وايضا من ممارسات سياسية قتلت الديمقراطية والحق في الاختلاف داخل الاحزاب «الكبرى» نفسها، فاسهمت بالمباشر الحي، في تفريخ احزاب جديدة يثوي خلفها غاضبون او غاضبون على الغاضبين او محتجون على الاولين، مهددون بالانسحاب، في عملية لامتناهية من التوالد السرطاني، بات من المتعذر التحكم في تطور خلاياه، او ضبط الاستنبات التلقائي للأورام التي يفرزها من كل صوب وحذب.

من هذه الزاوية، فالعلاج، علاج الظاهرة اعلاه، لا يتأتى فقط من القوانين التقنية او من التشريعات مطرزة الديباجات، بل وايضا من ابداع طرق جديدة من شأنها اختراق سلوك الفاعلين السياسيين، القدامى منهم كما الجدد، بجهة اشاعة مبدأ ان الانتخابات ليست وليمة او غنيمة حرب، بقدر ما هي تفويض محدد بالسهر على قضايا الشأن العام.

واذا لم يكن من صلاحيات المجلس ان يخوض في كذا تفاصيل، فان المثير للملاحظة حقا عند صدور القرار، انما تلقفه بترحاب كبير من لدن «طرفي النزاع» معا، كما لو انه قد تم انصافهما بالتساوي، وانه ليس ثمة من جهة خاسرة في «الدعوى» المرفوعة... دعك من الكلام المنافق بان الديمقراطية هي الرابحة.

قد يتفهم المرء ردة فعل الاحزاب التي رأت في القرار عدلا وانصافا، لكنه لا يستطيع تفهم «الارتياح» الذي عبرت عنه الاغلبية (اعضاء حكومة ونواب برلمان) في الوقت الذي هي التي خسرت الرهان، رهان ان المجلس لم يماش التوجه السياسي الذي تبنته لفائدة البلاد والعباد.

الامر هنا واحد من اثنين كما يقال:

ـ اما ان السلطة (حكومة ومجلس وزراء) مرتاحة حقا وحقيقة لقرار يعبر، بوجهة نظرها، عن التوجه القائم بجهة بناء دولة الحق والقانون (حتى وان لم يصطف الى جانبها بهذه الحالة)، بدليل اشتغال المؤسسات الدستورية الكبرى، و«تجرؤ» المجلس الدستوري على تكسير قانون اعتمدته الحكومة، وتبناه البرلمان، واشر عليه الملك فيما بين المستويين.

واما ان السلطة اياها كانت تدرك ان المجلس لن يتوانى في تكسير القانون اياه (او يشار اليه بذلك)،

ـ فاعتمدته على الرغم من ذلك ليس فقط لاخراج مؤسسة كبرى من سبات طال، بل وكذلك للايهام بان ثمة قطعا من المؤسسات ما يفصل في القضايا الجوهرية فصلا لا رجعة فيه، تماما كما هو الشأن بالدول ذات الاعراف الديمقراطية العريقة.

نحن نرجح الفرضية الثانية لاعتبارين اثنين:

ـ الاول لاننا على يقين بان للحكومة (وضمن موظفي البلاط ايضا) خبراء في القانون الدستوري، ادرك جيدا انهم لا يجهلون تفصيلا كهذا، ولربما افتوا بلادستورية عتبة الـ3 بالمئة، ولربما استشاروا اعضاء من المجلس الدستوري قبليا واكدوا لهم ذلك...لكن النية كانت بكل الاحوال، قائمة بجهة ان يتكفل المجلس اياه بذلك، لاعطاء الانطباع مظهرا وشكلا، «بتراتبية المستويات في دولة الحق والقانون التي تتأسس بالمغرب منذ مدة».

ـ اما الاعتبار الثاني فمرتبط بالنية الثاوية خلف القانون، للحؤول دون البلقنة وخلق القطبين السياسيين المراهن عليهما منذ مدة (هكذا قيل ويقال).

لو كانت ذات النية قائمة حقا والتوجه وارد حقيقة، فالمفروض (ولربما المؤكد) انه كان سيؤشر لاعضاء المجلس الدستوري وان بالمضمر الخفي، ان ياخذوا ذات التوجه بعين الاعتبار في صياغة القرار...ولا اعتقد ان بمقدورهم الممانعة وهم المعينون في نصفهم من لدن رأس الدولة، وفي النصف الآخر من لدن رئيسي غرفتي البرلمان، ولا اعتقد فضلا عن ذلك، ان السبل في تسويغ قرار مغاير كانت ستعدمهم، بدليل ان القرار الحالي لم يرتكز على نص واضح وصريح. ليس التلميح هنا منصبا بزاوية ان القرار لم يعتمد من لدن المجلس من تلقاء نفسه، بل وايضا الى انه لو كان ثمة نية بجهة الحد من بلقنة المشهد السياسي لكان اعتمد في ذلك ادوات اضافية اخرى... قانونية بالتأكيد، لكن ايضا سياسية، من طبيعة خشنة او ناعمة وفق الظروف والسياقات.

يبدو، من تقليب لكل الزوايا اذن، ان السلطة هي الرابح الاكبر من هذا القرار، بمعنى انها هي المستفيد الاول والاخير من البلقنة ان استنبتت. البلقنة بالنسبة لها اخف الضررين، والا فمن يضمن لها تناوبا سلميا وسليما، ان توافرت الاقطاب الكبرى وأضحت قوى ضغط حقيقية ترفع من صبيب مطالبها لاعادة هيكلة قواعد اللعبة؟ لا احد، فيما نزعم.

* باحث واكاديمي من المغرب
elyahyaoui@elyahyaoui.org

حل الاقتتال الأهلي الشرق الأوسطي

صابرين دياب*

■ في الرفض القاطع للدور الامريكي فيه ثمة مرارة عربية وانسانية حول ما جرى ويجري في هذه المنطقة، مرارة قد تصل بالبعض الى اليأس والاحباط، والى تيه واسع قاحل من الافكار والمواقف والاستنتاجات، وهذا امر في غاية الخطورة، فبدل ان ترتوي ارض العراق بدم الغزاة والمحتلين حتى كنسهم وتنظيف ارض الرافدين من هذا الوباء الاحتلالي الدنس والمعدي في نفس الوقت، يدفع الشعب العراقي شلالات من دم ابنائه ويظل احيانا الفاعل مجهولا او شبه مجهول، وهذا الدم ليس كله ثمنا للتحرر من الغازي المحتل المجرم والمتمثل بالامبريالية الامريكية ومخططها الجهنمي المتمثل بأبشع انواع الاستغلال والاضطهاد ودوس الحضارة وخلق عالم يدور في فلكها يسهل عليها البطش واشباع الجشع اكثر، بل ان قسما من هذا الدم هناك جاء ليكون بديلا لدم الغزاة، وهذا ما تعنيه الخطة الاستراتيجية الجديدة ـ وضع العراقيين في المقدمة في مواجهة المقاومة البطلة، أي ان هذه المقدمة العملية جدا هي التي ستقتل وهي التي ستكون الضحية، ويبقى الغزاة يقومون بدورالمجرم المخطط والممول والرابح والمستغل بهدف تقليل قتلاهم، خاصة والعالم في بداية حركة شعبية تتصاعد في الولايات المتحدة ضد سياسة جورج بوش الإجرامية في العالم وفي العالم العربي بشكل خاص.

منذ بداية احتلال العراق قُتل وجُرح وشُرد وهرب الملايين من الناس، فهل هذه هي الحرية التي وعد بها الشعب؟ وهل هذا هو الأمن؟ وهل هذه هي الديمقراطية!! هل الوضع الاقتصادي والمعيشي افضل!! لا شك ان الاحتلال سيندحر، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل، وكلما كانت خسائر الاحتلال أفدح وأكثر كان ذلك اضمن، كثيرون بدأوا يشبهون العراق بفيتنام، فحبذا لو توجه كافة الأسلحة إلى صدر ونحر وظهر المحتل تماما كما قال المناضل الفيتنامي هوشي منه، ليس من العار ان يدخل العدو الى بيتك، الى وطنك، العار كل العار ان يخرج حيا، هذا ليس حبا في سفك الدم بل حبا في حقن الدم، حتى يكون درسا آخر للمعتدي والمحتل في كل مكان.

قد يكون هنالك دور ايراني سلبي وقد يكون هنالك قتل على أساس مذهبي وعشوائي والى آخر هذه الأقاويل، لكن من الذي نمى وخلق هذه التربة الملائمة الخصبة لهذا القتل؟ هو الاحتلال تحت «راية الحرية والديمقراطية»، قلما عرف التاريخ في العقود الأخيرة رئيسا يتمتع بهذا الحجم من الاجرام والكذب مثل الرئيس الحالي جورج بوش، وكما قلنا له أولويات في مدى الكذب والإجرام والتزييف والصف والمتاجرة بمصائر شعوب كاملة من اجل مصلحة إدارته ورئاسته وحزبه واستغلاله، من نمى هذا التفتت الوطني الى مجموعات ودويلات قوميه ومذهبيه!! هذا الواقع هو جزء مسهل للهيمنة والعولمة والنظام العالمي الجديد، وليس فقط مسهلاً بل سيصبح بالتالي واقعا دمويا في خدمة الاحتكارات، على حساب الانتماء القومي والوطني والطبقي والاجتماعي، هذا هو الخطر وهذا هو المخطط، ومن هنا تأتي أهمية التمسك بالانتماء الوطني والقومي التقدمي، والطبقي الاجتماعي الحاسم والمصيري في وجه هذا المخطط الدموي الإجرامي، والحل لا يكون بالعظات والنصائح، بل بإطفاء نار هذا المخطط الجهنمي وعدم الإبقاء عليه وإلا سيظل:

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون لها ضرام

هذا الدور هو دور شعبي، جماهيري، بغض النظر عن أي انتماء آخر، الانتماء الإنساني هو الاوسع والاشمل، الانتماء الطبقي الاجتماعي هو الأوسع والشامل، الانتماء الطبقي الاجتماعي والأوسع والاشمل، وفي هذا الانتماء ينضوي كل انتماء آخر، هنا يوجد مكان لكل من يرى في الامبريالية والاستغلال والاضطهاد عدو البشرية، عدو الشعوب عدو كافة الطوائف او المذاهب من شيعة وسنة، من علمانيين ومتدينين، هذا هو المجموع الذي لا يقهر، هذا هو السد المنيع في وجه المد الامبريالي حتى يخسر، وهنالك تجارب غنية للشعوب في هذا المضمار، وهكذا يجب ان يكون الخطاب السياسي.

ولا يحسبن احد منا أن ما يجري في لبنان بعيد عن هذه المعادلة، أمريكا ضالعة جداً في العراق المأساة، وأمريكا ضالعة جدا في لبنان قبل العدوان الأخير وخلاله وبعده ولسنا بحاجة إلى مجهر ولا إلى عيون زرقاء اليمامة لنعرف ضلوع أمريكا وعملائها في لبنان، «المساعدات» الأمريكية تخدم هذا الهدف، وباريس 3 تخدم هذا الهدف وستعود على الامبريالية الأمريكية بالربح ورأس المال أضعافا مضاعفة ولكن الثمن هو دم الناس، ومنهم من يقع في هذا الشرك الخبيث واللئيم.

ومن يحسب أن أمريكا ليست ضالعة في فلسطين وغزة مباشرة أو عن طريق إسرائيل المحتلة وأحيانا تحت مظلة الدول المانحة بشروطها الأبعد ما تكون عن الحرية والديمقراطية، ودعمها المادي السخي للحرس الرئاسي، يكون مخطئا خطأً جسمياً، قد تبدو هذه الأمور في غاية التعقيد إذا أخذت بالاعتبار مختلف الحجج والمجاملات والديباجات والقرارات التصالحية وتقاسم المسؤولية وأخذ الموازين بعين الاعتبار ورؤية المتغيرات الخطيرة في عالم اليوم والربط بين ما هو محلي ومنطقي وعالمي..

لكن القضية في غاية الوضوح، هناك عدو أساسي متمثل بالامبريالية الأمريكية وعملائها ومن يدور في فلكها من انتهازيين وضيقي الأفق والمتعصبين وكل هذا يصب بالتالي في مصلحة العدو الجوهري.

الحل هو في الرفض القاطع للدور الأمريكي الإجرامي البشع في كل بقعة من العالم، وفي كل مدخل يحاول الولوج منه وفي كل مجال، وهذا ينطبق على الجوانب الفكرية والطبقية والاجتماعية والاخلاقيه والثقافية.

* كاتبة من فلسطين

الاستحقاق الانتخابي السوري 2007: مطلوب الية ديمقراطية للانتخاب

المحامي هيثم المالح *

■ معلوم ان الاولويات تعطي اي موضوع اهميته، والدستور السوري لعام 1973 قد رتب الاولويات على الشكل التالي:

الباب الاول: المبادئ الاساسية.

الفصل الاول: المبادئ الاساسية.

الفصل الثاني: المبادئ الاقتصادية.

الفصل الثالث: المبادئ التعليمية والثقافية.

الفصل الرابع: الحريات والحقوق والواجبات العامة.

الباب الثاني: سلطات الدولة:

مما تقدم تظهر مدى اهمية المبادئ التي سماها الدستور اساسية، بمعنى انها لا غنى عنها وهي التي تؤسس للدولة، وقد ورد في مقدمة الدستور:

«وفي القطر العربي السوري واصلت جماهير شعبنا نضالها بعد الاستقلال واستطاعت عبر مسيرة متصاعدة ان تحقق انتصارها الكبير بتفجير ثورة الثامن من آذار 1963 بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي جعل السلطة اداة في خدمة النضال لتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد».

فاذاً السلطة بنظر الدستور هي اداة وليست هدفاً، وهي اداة لا تعلو على المواطن الذي يعلوها لأنه هو مصدر السلطات جميعاً. ثم جاءت الفقرة الرابعة من مقدمة الدستور فنصت على:

الحريات:

4ـ الحرية حق مقدس والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعله انساناً كريماً، قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الامة التي ينتمي اليها، وحرية المواطن لا يصونها الا المواطنون الاحرار ولا تكتمل حرية المواطن الا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي.

ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة الثانية لتقول: 2ـ السيادة للشعب ويمارسها على الوجه المبين في الدستور.

ثم جاءت المادة العاشرة لتنص على ما يلي:

المادة العاشرة ـ مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في ادارة الدولة، وقيادة المجتمع

كما نصت المادة 12 على ما يلي:

المادة 12 ـ الدولة في خدمة الشعب وتعمل مؤسساتها على حماية الحقوق الاساسية للمواطنين وتطوير حياتهم كما تعمل على دعم المنظمات الشعبية لتتمكن من تطوير نفسها ذاتياً.

فاذاً لقد ضمن الدستور نقاطاً اساسية هي التي سوف ننطلق منها للحديث عن الانتخابات وكيف يمكن لهذه الانتخابات ان تكون دستورية ديمقراطية تضمن حق المواطن في ممارسته لحقوقه، وهذه النقاط هي:

أ ـ الحرية حق مقدس.

ب ـ حرية المواطن لا يصونها الا المواطنون الاحرار.

ت ـ نظام الحكم هو جمهوري.

ث ـ السيادة للشعب.

ج ـ سيادة القانون مبدأ اساسي في المجتمع والدولة.

ح ـ المواطنون متساوون امام القانون.

خ ـ تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

د ـ لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

وبغض النظر عما سماه الدستور (الديمقراطية الشعبية) التي ليس لها في نظرنا مدلول واضح، اذ انها كانت مستوردة من نظام الاتحاد السوفييتي، الذي سقط ولا ندري ماذا تعني هذه العبارة بعد هذا السقوط، ثم يمكننا ان نطرح هنا سؤالاً، هل النظام في سورية هو نظام اشتراكي؟ ام انه نظام يتبنى راسمالية السلطة واتباعها؟

من المفروض ان يكون هذا العام 2007 هو عام متميز عن الاعوام السابقة، فستجري فيه انتخابات مجلس الشعب، ثم انتخاب رئيس الجمهورية، وبهذه المناسبة يأمل المواطنون حصول تغيير ما في اطار هذه الانتخابات.

لقد كرست مبادئ الدستور ـ مقدمته والفصل الرابع منه المتعلق بالحريات والحقوق والواجبات العامة ـ الأسس العامة لكيفية سير العملية الانتخابية. ومن هذه الأسس سوف اناقش الاستحقاق الانتخابي للعام 2007 فيما يتعلق بانتخاب مجلس الشعب، في حين سأفرد مقالاً آخر للبحث في انتخاب رئيس الجمهورية.

انتخاب مجلس الشعب:

معلوم ان قانون الانتخاب صدر بالاستناد الى المرسوم التشريعي رقم 26 تاريخ 1973/4/14 عن رئيس الجمهورية، وليس عن مجلس نيابي، كما هو مفترض، اذاً فان هذا القانون لم يناقش مناقشة كافية حرة مستفيضة من قبل مجلس يفترض انه يمثل الشعب بكامله وبالتالي سوف نتعامل معه على هذا الاساس، باعتبار انه تم تفصيله بشكل يخدم النظام في الفترة التي صدر فيها.

اولاً: فالقانون حدد مسبقاً نسبة العمال والفلاحين

ثانياً: اجاز اشتراك العسكريين ورجال الشرطة وغيرهم في العملية السياسية مما يصرف هؤلاء عن واجبهم الاساسي ويدفعهم ليكونوا مطواعين حتى يتم قبولهم في مجلس الشعب، على اعتبار ان هؤلاء هم «رجال السلطة» اساسا، وهو ما يؤدي بهم لينخرطوا في احزاب وتجمعات سياسية، مما يخرجهم عن الحياد المفروض في رجال الدولة ويزج بهم في دوامة المساومات السياسية

ثالثاً: اعتبر القانون في المادة 12 كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، سوى محافظة حلب، الا ان محافظتي دمشق وريفها اعتبرتا واحدة، وهي المحافظة الرئيسية صاحبة مركز الثقل الاساسي، وهو موقف غريب بعيد عن اي مفهوم لتأسيس انتخابات حرة تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً.

رابعاً: الفقرة ب من المادة 18 اجازت ترشيح ـ ضباط الشرطة في غير مراكزهم ـ كما يظهر ـ اما اذا رشحوا انفسهم في مراكزهم فيعتبرون بحكم المستقيلين وبالتالي فان هذه المادة هيأت لاستغلال نفوذ هؤلاء، وتشكيل تكتلات لا تخدم العملية الانتخابية، الا ان المادة المذكورة تجاوزت عن نسبة اقل من 5 % وهو لعمري لا يجوز ان يكون، لان معنى ذلك هو عدم ضبط العملية الانتخابية، او التسويغ لان تكون كذلك.

اما في فرز الاصوات فقد اباح القانون وجود زيادة او نقص في اوراق الانتخاب، وذلك في المادة 36، ومهما كان هذا التفاوت فهو ينال من عملية الانتخاب، وينفي ابتداء إمكان اعادتها لهذا السبب.

في المادة 46 من القانون آنف الذكر، فان رئيس الجمهورية يصدر مرسوماً بتسمية الفائزين بعضوية مجلس الشعب، كما ينشر المرسوم في الجريدة الرسمية.

الا اننا لو عدنا الى نص المادة 17 من قانون مجلس الدولة لوجدناها تنص على حق المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات ان يتقدموا بطعن في صحة انتخاب الاعضاء الفائزين، كما حددت المواد التالية كيفية البت بالطعن، الا ان الملفت للنظر ان مجلس الشعب يبت بصحة الانتخاب من عدمه، دون الالتفات لقرار المحكمة الدستورية، وهنا نتوقف لنتساءل كيف يمكن لمجلس شعب طُعن بصحة انتخاب عدد غير قليل من اعضائه ان يقرر صحة الانتخاب؟

وللعلم فقط سبق ان ابطلت المحكمة الدستورية في العديد من الدورات الانتخابية انتخاب عدد غير قليل من اعضاء مجلس الشعب، الا ان قرارها لم يكن له اي قوة تنفيذية ولم يسبق ان اكترث لها اي من مجالس الشعب السابقة.

ان من المفيد جداً في هذه المرحلة الحرجة التي نجتازها ان تعمد السلطة المعنية الى تفعيل دور المحكمة الدستورية في هذا المجال اعمالاً لنصوص الدستور، ومبدأ تكافؤ الفرص، لا ان تضرب عرض الحائط بقراراتها وكأنها غير موجودة فعلاً، وان تفعيل دور القضاء في رقابة الانتخابات اولاً ثم البت في الطعون الانتخابية يؤسس لقيام دولة المؤسسات وسيادة القانون، كما يؤسس لوجود انتخابات حرة صحيحة، والتاريخ سوف لا يرحم الاتجاه المعاكس لهذا التوجه. ان المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية برمتها توجب على المعنيين في ادارة الدولة ان يسارعوا الى تغيير نمط الانتخابات التي لم تكن في السابق تسمن ولا تغني من جوع، ويدفعوا قدماً باتجاه ايجاد آلية لانتخابات ديمقراطية حرّة تحقق تمثيل الشعب بصورة صحيحة كما تحقق مصالحه.

ان السعي لايصال اعضاء نزيهين لمجلس الشعب يتمتعون بثقة ناخبيهم فعلاً، ويحرصون على مصالح الناس وخاصة الضعفاء منهم والمهمشين، الذين ليس لهم رأي في ادارة الدولة او رقابتها او في ادائها السياسي او الاقتصادي او المالي وهو يؤسس لانتخابات رئيس للجمهورية في المرحلة التالية لانتخاب مجلس الشعب، وبالتالي فان السلطات المعنية مسؤولة في المرحلة المقبلة ان تعيد النظر بالقوانين والأسس الانتخابية وان توجد مناخاً يسمح باجراء انتخابات تدفع باتجاه اعادة حقوق الناخبين اليهم.

* محام وكاتب من سورية

العرس الغزاوي!

هاني الروسان *

■ في لحظات انحياز لجنون الفكرة، وذهاب الخيال به للخيال، ولولا خشية من «اميّة» الله، لكان الماغوط قد رفع اذين فقراء اهل الارض لمالك السماء. اما اليوم، وبعد انحياز العقل «للعقل»، ورحيل من اعتقد ان جلال الاسم يرفعه الى سدرة المنتهى، فمن يجرؤ التشكي الى من يهز صوت رصاصاتهم اركان عرشه؟

فمن ظلموا، ثم ادعوا، فلا يُستجاب لهم. هكذا قالها من يوحى له بما يجب ان يكون عليه القول (ص). ليبث بنا سؤالا حائرا، لا عن الظالم او المظلوم، فما جدوى الرمز، اذا تهاوى المرموز اليه، بل عن الوليمة، فيما اذا كانت لحما ميتا لاخ، واصبحنا من اكلة لحوم بعضنا بعضا، والناقص فقط كأس من كؤوس عمر الخيام، وشدق من اشداق عيدي امين، ليكتمل عيدنا، ونذهب في موجة رقص على جماجم شهدائنا.

سؤال عما اذا كانت ابواب الله ما زالت ستفتح لرصاصات شهداء نيكوس كازنتزاكيس، سؤال عما اذا صار قتال طائفتين مسلمتين، شرط النهل من نهر الكوثر. الم نعط الكوثر لكي نصلي وننحر؟ والنحر هذه الايام صار اختلاط الاشياء، دما مسفوحا صار، لكبش او انسان، سيان.

فكلنا شهداء. القاتل والمقتول، الذابح والمذبوح، الغادر والمغدور، السارق والمسروق، والبائع والمبيوع وحتى الشانق والمشنوق !!!!.

ومع ذلك يبقى سؤال سكنة الارض قائما، الى ان يأخذها الله ومن عليها: اي زلفة هذه التي نتقرب بدمائنا واوجاعنا لبلوغها عند الله، ونترك ما امر الواجب والحق اتباعه؟ اسدت السبل امام لغة العقل؟ ما متعارف عليه ان العقل هو الذي يخلق السبل، وبالتالي السبل يغلقها العقل، ولا مناص من الاعتراف:

مشهدنا ما عاد مشهدا، وطلعتنا صارت اختفاء، وبهاؤنا تغول علينا، واشعاعنا ظلاما صار، بفرحة الاطفال للعيد، انتظرونا، ودغدغوا الحلم في الخيال، وللمرة الاولى على عرش الكمال تربعوا.

فما كان يقلقهم ان الارض مغتصبة، والحقوق مهضومة، والحرمات مستباحة، او انهم يمسون على سحنة بن غوريون، ويصبحون على تسلل نورانية شارون الى اوصالهم. ابدا ما اقلقهم، غدر الشقيق حينا، ونفاقه احيانا، ولا امنوا قط، ان العالم عليهم يكذب.

قلقهم كان، ان يعيدوا للتاريخ صوابه، وان لا يكرر خطيئة هذه، مع من لا يطيقون له خطأ. قلقهم كان، ان يعيدوا الأمانة، لصاحب الأمانة، قلقهم كان، سباقا مع الزمن، انهم يستقرئون علامات اقتراب الساعة، ويلمحون ان الارض تطوي اطرافها طوعا او كرها. مبلغ امنيتهم ان يعيدوا للارض قداستها، ان يطهروها من دنس مغتصبيها، قبل ان يستردها الله ومن عليها.

* كاتب من الاردن

الشعب الفلسطيني بين جحيم الاحتلال ونار الاقتتال

هل تشكيل حكومة وحدة وطنية مخرج من الأزمة؟

سمير جبور *

■ ان من يتابع تطورات الوضع الفلسطيني ولا سيما نحن معشر الفلسطينيين في الشتات، يطرح على نفسه تساؤلات لا يجد لها اجوبة شافية. وأهمها: لماذا لا تتفق القيادات الفلسطينية على مبادئ الوفاق الوطني وتلتزم بها؟ لماذا اخفقت هذه القيادات في تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع قطاعات الشعب الفلسطيني لتتولى المسؤوليات الجسام الناجمة عن الاحتلال والمقاطعة والتجويع؟ ولماذا لا يكشف كل فريق عن اوراقه والتصريح بالاختلافات أو التناقضات بين برامج كل منهم؟ ولماذا يروّج ابو مازن لفكرة اجراء انتخابات جديدة؟ فهل يضمن ان تكون النتائج مختلفة عن نتائج الانتخابات السابقة؟ وما هي مستوجبات المصلحة الوطنية التي تقتضي اجراء انتخابات قبل موعدها؟ وما هو مشروع الحل المطروح على السلطة ليستوجب اجراء انتخابات جديدة؟ هل هناك مشروع أمريكي ـ اسرائيلي او اوروبي ـ دولي يقضي بانسحاب اسرائيل الى حدود 1967 واقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس والاعتراف بحق العودة؟ اوليس هذا هو اجماع الشعب الفلسطيني على هذا الحل؟ وهل تأمل حركة حماس وحلفاؤها بتطبيق برنامجها من دون وفاق فلسطيني؟ وهل تتوقع حماس ان يرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني من دون وحدة وطنية ومن دون اجماع فلسطيني على الثوابت؟

بالله عليكم ايها المتربعون على كراسي القيادة قولوا لنا ما انتم فاعلون وعلى اي شيء تراهنون ولماذا لا تتفقون؟ ومن اجل اي هدف تتقاتلون؟ والى أين أنتم سائرون؟ لاننا كلنا حائرون!

ان القضية الفلسطينية تمر بمحنة عسيرة تدفعها الأيادي الشريرة نحو اغراق شعبنا في حرب اهلية ضمن مخطط الحروب الاهلية التي يخطط لها الاعداء في الوطن العربي، ولا سيما في العراق حيث نشاهد الآن ابناء الشعب العراقي يدفعون الى اتون حرب طائفية شرسة. حتى ان قسما من ابناء الشعب الفلسطيني يذهب ضحية لتلك الحرب على ايدي بعض الطائفيين والحاقدين، وكأنه لا يكفينا مصائب الاحتلال لنكتوي بنيران الاقتتال في العراق وفلسطين. فقد نقل عن الوزير الفلسطيني زكريا الاغا أن عدد القتلى والمفقودين الفلسطينيين في العراق وصل الى 536 فلسطينيا خلال العام الفائت ويقدّر هذه العدد بالآلاف منذ الحرب على العراق. ومعروفة أحجام ضحايا الاحتلال الصهيوني.

ما أحوجنا في هذه الأوقات العسيرة الى ترشيد المواقف ونبذ الخلافات ودفن الاضغان وتنفيس الاحتقان والترفع عن المصالح الذاتية والمغانم لاننا لم نعد نملك ما نتنافس عليه سوى لقمة عيش المواطن الفلسطيني. فقد حان الوقت لتدرك جميع القيادات الفلسطينية مغبّة الانقسام والتشرذم وانعكاساتهما على اوضاع الشعب الفلسطيني وعلى مستقبل القضية الفلسطينية. وعلى هذه القيادات ان تعطي آذانا صاغية الى جميع الآراء في الداخل والخارج والتي يكاد يجمع بينها رأي مشترك ومفاده أن ما يدبّر في الظلام لتصفية القضية الفلسطينية اصبح معروفا وجليا من خلال التحركات الامريكية ـ الاسرائيلية التي هي ابعد ما تكون عن تحقيق المصلحة الوطنية العليا وعن الاعتراف بالحقوق والثوابت الفلسطينية. اذ أن الجميع يعلمون انه لا الامريكيون ولا حتى الاوروبيين يعرضون على الشعب الفلسطيني مشروعا يرضي حتى الحد الادنى من تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 وعاصمتها القدس. فلو كان هناك مشروع جاد كهذا وقاومه البعض لاستحق الاقتتال والاعتراك. والجميع على قناعة ان الادارة الامريكية ولا سيما في عهد رئيسها الحالي لن تغير مواقفها من القضية الفلسطينية ولن تتجاوز تلك الجملة الغامضة التي يرددها جورج بوش «نؤيد اقامة دولة فلسطينية»... لذر الرماد في العيون.

ان اقامة حكومة وحدة وطنية ليست غاية وانما هي وسيلة. فالغاية هي انهاء الاحتلال الرابض على أكتاف الفلسطيني، وتحرير الشعب ال